النشاط الاقتصادي للإنجليز في مصر (١٥٨٠-١٧٩٨م)

تهاني عبده عبدالحميد

باحث دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة حلوان

النشاط الاقتصادي للإنجليز في مصر (١٥٨٠-١٧٩٨م)

تهاني عبده عبد الحميد (*)

الملخص

يتناول البحث ، دراسة النشاط الاقتصادي للإنجليز في مصر في العصر العثماني خلال الفترة ١٥٨٠-١٧٩٨م ، وذلك من خلال سجلات المحاكم الشرعية بشكل أساسي ، إلى جانب المصادر ، والمراجع ، والرسائل العلمية ، والأبحاث . وذلك بدراسة دورهم في المجال التجاري ، والنقل والزراعة والصناعة والاستيراد والتصدير . مع ذكر المواد المتعلقة بالتجارة الإنجليزية من خلال معاهدات الامتيازات التي عقدت بين انجلترا والدولة العثمانية خلال فترة البحث .

Abstract:

the research address, study economic activities to English in Egypt, in the period (1580-1798) though Sharia court records mainly, besides resources, reference, thesis, and researches. Though study their role in commercial field, transport, agriculture, industry,import-export.citing articles of treaties related to English trade which held between the ottoman empire and England.

على الرغم من وجود العديد من الدراسات حول الأجانب في مصر منذ عهد محمد علي باشا ، إلا أن الدراسات قبل القرن التاسع عشر قليلة ، حيث إنها تناولت الحديث عنهم بشكل عام ولم تنفرد دراسة مستقلة عن الإنجليز من قبل ، لذا تأتي أهمية هذه الدراسة .

أما عن الدراسات التي تحدثت عن الجاليات في فترة العصر العثماني ، والتى وردت فيها إشارات قليلة عن الإنجليز فهي : زينب محمد حسين الغنام : الجاليات

(*) باحث دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة حلوان

الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨) ، رسالة دكتوراه ،غير منشورة ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٨ . وتناولت هذه الرسالة الحديث عن الجاليات الأجنبية بشكل عام منذ القرن السادس عشر ، من الناحية الاجتماعية والدينية والثقافية والأنشطة الاقتصادية المختلفة دون التركيز على جالية بعينها .

- صالح رمضان محمود : الجاليات الأجنبية في مصر في القرن التاسع عشر (١٨٠١-١٨٨٢) ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٩م . وتعاملت مع الأجانب بشكل عام في مصر ،خلال فترة القرن التاسع عشر ،ومن ثم لم تهتم بما قبل ذلك ، ناهد السيد زيان : الجالية البريطانية في مصر (١٨٠٥-١٨٨٢) ،رسالة ماجستير ، منشورة ، جامعة الأزهر ،٢٠٠٨ .وتناولت الحديث عن الجالية البريطانية في مصر في فترة القرن التاسع عشر ، وتحدثت فى التمهيد عن الإنجليز فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر .

سوف تحاول الدراسة الإجابة عن العديد من الأسئلة ومنها : كيف عاش الإنجليز في مصر ، ومارسوا أنشطتهم الاقتصادية في ظل الامتيازات ؟ وما الدور الذي لعبوه في المجال الاقتصادي في مصر؟ وإلى أي مدى عاشوا تحت حماية الامتيازات والقناصل؟ وإلى أى مدى كانت تطبق معاهدات الامتياز التى حصلوا عليها؟

أما اختيار الفترة من (١٥٨٠-١٧٩٨م) كمجال زمنى للدراسة ، فقد شهد عام ١٥٨٠م إقامة أول علاقات تجارية رسمية ومباشرة مع الدولة العثمانية ،أما توقف الدراسة عند عام ١٧٩٨م وذلك لأنه العام الذي شهد الاحتلال الفرنسي لمصر ، وهو

ما كان يمثل مرحلة جديدة بالنسبة لمصر سياسياً واقتصادياً .

منهج الدراسة :

تم الاعتماد في الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي ، من خلال الرجوع إلى المصادر الأولية والمراجع الحديثة والدراسات والبحوث المتصلة بالعصر العثماني ، في محاولة استقراء الأحداث ذات الُبعد الاقتصادي فيها ، وتحليلها .

مما يميز تاريخ انجلترا الاقتصادي منذ القرن السادس عشر الميلادي ، قيام تجارتها الخارجية على أساس الاحتكار ، حين منحت الحكومة الإنجليزية حق التجارة الخارجية المطلقة في كل جزء من العالم إلى شركة بعينها ، ولم تسمح لبقية الشركات والأفراد بمنافسة تلك الشركة في مجالها التجاري[١] . وشركة الليفانت ، هي شركة إنجليزية مارست اختصاصات سياسية وتجارية واسعة في شرقي البحر المتوسط ، فهي التي كانت ترشح سفراء انجلترا في استانبول وتدفع لهم مرتباتهم ، وكان جميع قناصل انجلترا وكل موظفيها الدبلوماسيين في ممتلكات الدولة العثمانية يُعدون مُستخدمين في الشركة ويتقاضون منها مرتباتهم[٢] .

وبدأ اهتمام الإنجليز بالسوق المصرية منذ عام ١٥٨٣م ، ففي هذا العام عينت شركة الليفانت والسفارة الإنجليزية في الآستانة «هارفي ميلرز» Harvey millers أول قنصل لإنجلترا في مصر . وأرسلت الشركة في نفس العام سفناً إلى الإسكندرية ، تحمل قصديراً ورصاصًا لتبادلها بمقادير من التوابل والعقاقير[٣] . وفي عام ١٥٨٦م أرسلت السفارة الإنجليزية في استانبول ، بعثة من بعض التجار الإنجليز على رأسهم الرحالة «جون ساندرسون» John Sanderson لتحري الأحوال وإمكانيات التجارة الإنجليزية في مصر ، حيث وضع تقريراً متفائلاً بإمكانية تصريف بضائعهم في مصر[٤] . وفي عام ١٥٨٦و١٥٨٧م ظهرت السفن الإنجليزية من جديد في الإسكندرية[٥] حيث اشترت الفلفل من أسواق القاهرة ، كما أشار «الدرسى» Al-

dersey أن كثيراً من الإنجليز يقيمون هناك[٦] .

ويرجع اضمحلال تجارة الشركة في مصر إلى أن التجار الإنجليز مارسوا نشاطهم في مصر في ظروف شاقة . فقد فُرض على متاجرهم في الإسكندرية رسم قدره ١٠٪ وهو أعلى من الرسم الذي حددته معاهدات الامتيازات (وقدره ٣٪ فقط من قيمة المتاجر)[٧] .

النشاط التجارى

يعتبر الإنجليز من أوائل الأوروبيين الذين أتوا إلى مصر في العصر الحديث[٨] . وعلى الرغم من قلة الجالية الإنجليزية في مصر في بداية العصر العثمانى ، إلا أنهم عدوا من الجاليات المهمة صاحبة الدور الملحوظ في النشاط التجارى ، وتركز نشاطهم التجاري تقريباً على الجوخ والأقمشة الهندية[٩] . كما كان الإنجليز حتى نهاية القرن السادس عشر ، يشترون الفلفل والتوابل من القاهرة[١٠] . ويتبين من سجلات المحاكم الشرعية إقبال الإنجليز على العمل بالتجارة دون غيرها من الأنشطة الاقتصادية ، وخصوصًا في مجال نقل البضائع[١١] . ومن الأمثلة على ذلك أن «جان قابودان النصرانى الإنجليزى» أشهد أنه «أشحن بمركبه الغليون المرساة بمينا الثغر أرزاق التجار من قهوة وعصفر وسكر أبيض وقماش ليوصلها لهم إلى استانبول[١٢] .

ولم يقتصر نشاط الإنجليز في مصر على مجال النقل فقط ، بل عملوا في مجال التجارة بطريق غير مباشر أحياناً ، حيث كانوا يشحنون البضائع على السفن المتوجهة إلى مصر ، ثم يقوم من ينوب عنهم ببيعها في مصر . ومن الأمثلة على ذلك إشهاد «جريرموا مرتلى النصرانى الفرنسي» على نفسه بأن «جميع البضايع والنقدية» التي باع بعضها من قبل ، ولا يزال بعضها تحت يده ، قد «ابتاع بها بضائع وأشحنها بمركب الريس هارون استيس النصرانى الإنجليزى الواردة لمينا الثغر» وذلك لصالح التاجرين الإنجليزيين «لورينسو مرتلى الإنجليزي» و«مرتين ولكتسون النصرانى» وجعلا له أجرة

في نظير خدمته»[١٣] .

وكانت المنسوجات الواردة من أوروبا تشكل أهم سلعة رئيسية في المبادلات التجارية بين أوروبا ومصر ، وكان الجوخ المُباع بالقاهرة متنوعاً للغاية ، لكن النوع الذي كان الأكثر انتشاراً تمثل في «جوخ لوندر الواسع» و«جوخ اللوندرين من الدرجة الثانية» بالإضافة إلى نوع من الجوخ المتوسط ، والجوخ الإنجليزى المحاكى لهذه النوعية . ومع أن استهلاك الأقمشة الأوروبية الفاخرة كان منتشراً في مصر منذ العصر المملوكى ، فإن العصر العثمانى شهد انتشار استهلاك الأقمشة العادية المستوردة من إنجلترا وفرنسا بين المصريين ، حتى بلغت قيمتها في نهاية القرن الثامن عشر أكثر من نصف قيمة الواردات المصرية من أوروبا ، وبلغت بالتحديد ١٦٢ مليون بارة[١٤] .

ومنذ أواخر القرن السابع عشر تقريباً بدأ الإنجليز والفرنسيون في منافسة التجار البنادقة في تجارة الجوخ ، وإن فاق الفرنسيون غيرهم تدريجياً خلال القرن الثامن عشر ، وخصوصًا خلال النصف الأول ، وتبع ذلك زيادة مطردة في عدد التجار الفرنسيين ، ومن هنا كانت كمية الجوخ المستوردة من فرنسا أكبر من المستوردة من انجلترا ، إذ كان يصل منها سنويًا حوالى ٤٦٠ طردًا ، ومن إنجلترا حوالى ٣٠٠ طرد[١٥] . ورغم قلة الوارد إلى مصر من الجوخ الإنجليزى ، مقارنة بما يرد إليها من الجوخ الفرنسي ، إلا أن تجار الجوخ الإنجليزى -مع قلة عددهم- احتلوا مكانة في السوق المصرية ، وليس أدل على ذلك من الصفقات والاتفاقات التي عقدوها ، ومنها الصفقة التي أُبرمت بين التاجر الإنجليزى «كالثرى» وأحد التجار العرب المسلمين على بيع جوخ بما قيمته ٤٠٠ دينار ذهب[١٦] .

وكانت تجارة الجوخ ميداناً للتنافس بين إنجلترا وفرنسا ، حيث لاقت الأقمشة الفرنسية منافسة شديدة من الأنواع الإنجليزية التي تميزت بالمتانة وثبات الألوان ، في حين تميزت الأنواع الفرنسية بزهو ألوانها ، ورخص ثمنها ، مما جذب إليها معظم

فئات المجتمع التي لم تكن تهتم كثيراً بمتانة الأقمشة . وكان انشغال فرنسا بحرب الوراثة الإسبانية منذ عام١٧٠١م قد أثر على تجارتها في مصر ، مما زاد في المقابل من نشاط الإنجليز التجارى[١٧] . وفي عام ١٧٥٣م أرسلت ٢٥ بالة من الصوف الإنجليزى إلى مصر[١٨] ولكن لمدة قصيرة ، حيث تسبب انشغال إنجلترا في حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣م) وقلة عدد تجارها في تلك الآونة في زيادة كساد تجارة الجوخ الإنجليزى لتفوق الأقمشة الفرنسية[١٩] .

أما البن فكان السلعة الرئيسية التي يتم شراؤها من الإسكندرية[٢٠] . وفي إطار التنافس بين إنجلترا وفرنسا ، حاول الإنجليز في بداية القرن الثامن عشر السيطرة على تجارة البن في اليمن بإقامة بعض تجارها في مدينة مخا مركز هذه التجارة[٢١] . وكان البن من السلع الغذائية التى حظرت الدولة العثمانية تصديره خارج الولايات العثمانية ، وكانت ترد الأوامر بالبحث عنه ؛ فقد ورد بيورلدى من الديوان العالى بالكشف على ما تحت يد النصارى الأجانب من البن وضبطه والختم على الأماكن التى هو فيها[٢٢] . لكن القطن حل محله منذ عام ١٧٣٥م ، وكذلك نمت تجارة الصوف والسنامكى والصمغ العربى والنشادر[٢٣] .

وقد مارس عدد كبير من قناصل الدول فى مصر التجارة لحسابهم الخاص ، إلى جانب عملهم القنصلى ، وكانت حكومات الدول التى يمثلونها هى التى تختارهم من بين الشخصيات البارزة المقيمة فى مصر ، لرعاية مصالحها التجارية ، وكان هؤلاء القناصل لا يتقاضون مرتبات فى الغالب ، ولكنهم كانوا يجنون أرباحًا وفيرة من اختيارهم فى السلك القنصلى ، لأن صفتهم الرسمية كانت تضفي عليهم وجاهة ونفوذاً لدى الحكام فى مصر وتيسر لهم سبل الاتصال السريع مع أمراء المماليك ، وكان يتبع القنصل فى مصر فى غدواته وروحاته قواص يلبس ملابس رسمية فضفاضة من الجوخ المزركش ويحمل السيف ، وكان يطلق على هؤلاء القناصل اسم

«القناصل المختارون» تمييزاً لهم عن «القناصل المبعوثون» الذين ينقطعون للأعمال القنصلية فيحرم عليهم الاشتغال بأية مهنة حرة أو عمل تجارى خاص شأنهم فى ذلك شأن باقى الموظفين[٢٤] .

وفى هذا الإطار ، كانت توجد تجارة خاصة بالقناصل الإنجليز في مصر في العصر العثماني[٢٥] . بل ووجد من كانت عليهم ديون للتجار المصريين . ومن الأمثلة على ذلك بوليصه بدين شرعى كانت «للحاج محمد المنتصر والحاج أبو سلامه» من نحو ٢٢ سنة على «كرجانى قنصل الإنجليز بالثغر»[٢٦] . وهنا نشير إلى أنه كان قد جرى استعمال أوراق البوليصة بشكل عادى في منطقة البحر المتوسط للتجارة المصرية[٢٧] .

وتجدر الإشارة ، إلى أن التجار الإنجليز عند مغادراتهم البلاد ، كانوا ينيبون وكلاء عنهم من أبناء جلدتهم في جميع أمورهم في البلاد ومن بينهم القنصل ، مثل توكيل الخواجا «إدوارد كوك الإنجليزى» المتوجه إلى إنجلترا ، لروبرتو برتون قنصل طايفة الإنجليز» والخواجا «كارلولسلى والخواجا «يوسف ويكى» الإنجليز كل منهم في جميع أموره[٢٨] .

ولقد تمتعت انجلترا بتجارة واسعة مع الدولة العثمانية في القرن السابع عشر ، فكانت تصدر الأجواخ والأصواف والقصدير والرصاص ، وتستورد الزبيب والقطن والصوف والغزل والتوابل والمواد الكيماوية والحرير ومواد أخرى . ومع نهاية القرن السابع عشر كانت التجارة مع الدولة العثمانية تؤلف ربع النشاط التجارى الإنجليزى فيما وراء البحار[٢٩] .

كما تنوعت البضائع التي كانت تستوردها مصر من إنجلترا حتى نهاية القرن الثامن عشر . ووفقاً لما ورد في سجلات المحاكم الشرعية ، استوردت مصر العديد من الصناعات والسلع الإنجليزية مثل المدافع[٣٠] ، والدخان الإنجليزى[٣١] ، وأقمشة

الصوف والشاش والشيلان والساعات والطبنجات[٣٢] .

ويبين الجدول التالى تفاصيل البضائع المستوردة من لندن إلى القاهرة سنة ١٧٧٥م[٣٣] .

أنواع البضائع	الوحدة	الكمية السنوية	نوع النقود	السعر	ديوانى	الوزن والمقياس
جوخ انجليزى سوبر فاين (فاخر)	طرد	50	قطعة ذهبية	2- 3 1/4	90	ذراع مقاس القسطنطينية
جوخ انجليز سوبر فاين (فاخر)	طرد	250	ديوانى	60-75	90	ذراع مقاس القسطنطينية
أقمشة صوف انجليزى	طرد	200	ديوانى	32-35	85	ذراع مقاس القسطنطينية
صوف فاخر من انجلترا يسمى باشماءوت	طرد	50	قطعة ذهبية	2- 3/4 2	90	وزنة القسطنطينية
صوف من لندن موديل فرنساوى	طرد	150	ديوانى	75-90	85	وزنة القسطنطينية
شبه من انجلترا	البرميل	100	ديوانى	1000-1050	90	قنطار 150 رطل
بنادق صيد وطبنجات انجليزى أحجام صغيرة	.	.	قطعة ذهبية	10-50	.	.

المصدر : شابرول : دراسة فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين ، ترجمة : زهير الشايب ، موسوعة وصف مصر ، ط ٣ ، ١٩٩٢م ، ص ٢٥٨-٢٦١ .

ويتضح من الجدول ، تركز الواردات المصرية من انجلترا على الجوخ والأقمشة بشكل رئيسي .

دور الإنجليز في النقل والمواصلات

أسهمت السفن الإنجليزية بدور مهم في تنشيط حركة التجارة ، وذلك عن

طريق شحن البضائع ، والسفر على مراكبهم[٣٤] . ومن ذلك استئجار «الحاج أحمد ابن سعيد المغربى التونسى» التاجر بمدينة تونس مركباً من «جوان النصرانى الإنجليزى» لحمل الحجاج المسلمين وأرزاقهم إلى مدينة تونس»[٣٥] . وقد سمحت السلطات العثمانية للإنجليز ، مع بدايات القرن ١٨م الوصول إلى جدة ، فلعبوا دوراً كبيراً فى عمليات نقل الحجاج والبضائع بين التجار فى الهند ووكلائهم فى جدة ومخا[٣٦] .

ولقد كان البحارة الإنجليز يقومون بتأجير سفنهم للتجار[٣٧] ، أو يقومون بأنفسهم بنقل البضائع على سفنهم ، وهو ما وجد بكثرة في سجلات المحاكم ، حيث كان يتم تحديد الجهة التي ستذهب إليها السفينة[٣٨] .

وكانت المراكب والسفن التي تتبع دولاً غير إسلامية ، وترتبط بلادها بمعاهدات تجارية مع الدولة العثمانية ، ويضمن قناصلها ربابنة هذه السفن في الإسكندرية ودمياط ورشيد ، تسمى «سفن النصارى المستأمنة» . كان يُسمح لها أن تعمل إلى جانب سفن المسلمين في نقل البضائع والذخيرة السلطانية إلى استانبول وغيرها وفق أوامر سلطانية ، ويسبق شحن مثل هذه السفن صدور فرمان من الديوان العالى بالقاهرة ، يحدد فيه اسم السفينة وربانها وضامنها ووجهتها وحمولتها ، ثم يسجل هذا الفرمان بمحكمة الثغر ويصدر من الحاكم الشرعي تصريحاً إلى الديوان يسمح بموجبه للسفن الأوربية المستأمنة بالإقلاع[٣٩] .

وكانت السفن الأوروبية لا تتمكن من مغادرة ميناء الإسكندرية إلا بعد أن يأذن لها كتخدا أمير اللوا القبودان بالثغر[٤٠] ، وتفتيشها للتأكد من خلوها من الحبوب ، وذلك ضماناً لعدم وصول هذه السلعة المهمة إلى أوروبا ، وفق أوامر من الديوان العالى في القاهرة واستانبول ، وكانت لـ«كتخدا أمير اللواء القبودان بالثغر» عوائد يتقاضاها من قناصل الإفرنج «عوائد القنصلية»[٤١] .

وقد امتلك الإنجليز المقيمون بمصر بعض السفن التي قاموا من خلالها بنقل بضائع التجار[٤٢] . وفي بعض الأحيان كانت هذه السفن في إطار المشاركة بين تاجر إنجليزى وغيره ، مثل «الشركة التي كانت بين الريس قسنطى ولد دميترو النصرانى الإنجليزى ، والريس أحمد بن على المغربى الطرابلسى ، في جميع المركب الإنجليز»[٤٣] .

ولقد تعددت أسباب إقبال التجار على استخدام المراكب الإنجليزية ، منها ما ذكره القناصل الفرنسيين بالإسكندرية خلال القرن الثامن عشر ، من أن السفن العثمانية كثيراً ما ظلت معطلة عن العمل انتظاراً لشحنها بالبضائع ، حيث أثارت هذه المسألة غير مرة ردود فعل السلطات العثمانية ، دون جدوى . من ناحية أخرى ظل الإنجليز محتفظين بامتياز الملاحة مع الموانئ الأوروبية ، حيث لم تطئها أى سفينة إسلامية ، هذا في الوقت الذي كانت فيه الموانئ الساحلية داخل الأقاليم العثمانية مفتوحة أمامهم ، فأمكنهم أن يحققوا أرباحاً طائلة ، خصوصاً مع تميز سفنهم بالتفوق التقنى وأساليبهم التجارية الأكثر حنكة وخبرة[٤٤] . ومن هنا آثر التجار المحليون التعامل مع السفن الإنجليزية التي بدت لهم أكثر أماناً من السفن المحلية التي تبحر بدون احتياطات كما كانت ينقصها العتاد الضروري ، في الوقت الذي تحمل فيه بالوزن الزائد مما يعرقل سيرها ، كما تبين ذلك في سجلات المحاكم[٤٥] .

كما استخدمت السفن الإنجليزية في نقل الذخيرة السلطانية[٤٦] ، سواء قام الإنجليز بنقلها ، مثل إشهاد كليرمول ريس ولد ايليه النصرانى الإنجليزى ، أنه «قبض وتسلم من الأمير على أغا وكيل خرج السلطنه الشريفة بالديار المصرية وأشحن بمركبه المرساه بمينا الثغر ٢٥ بالة من القماش القلوع ، وعليه حفظ ذلك وصونه وتسليمه لمن له ولاية بالديار الرومية» . وإشهاد فلمنت ريس النصرانى الإنجليزى ، أنه «تسلم وأشحن بمركبه في ثغر رشيد ، جميع ١٥ غراوية مملوة بالحمص زنتهم اثنا عشر ألف

رطل وخمسماية وستين رطلا عنهم كيلات مائتان وستة وعشرون كيلة رومية ، وجميع غراوية مملوة بالعدس زنتها سبعماية وأربعون رطلا عنهم كيلات ثلاث عشرة كيلة وعليه حفظ ذلك وصونه وتسليمه لمن له ولايه بالديار الرومية»[٤٧] .

كما قام الإنجليز أيضًا بتأجير مراكبهم لغيرهم لنقل الذخيرة[٤٨] ونقل بعض البضائع والدقات التى كانت ترسل من الدولة العثمانية إلى مصر في بعض الأحيان ، فمثلا عندما جاء عرضحال من أهالى جزيرة قبرص إلى الديوان العالى «بمصر المحروسة ، يطلبون من الصدقات العلية إرسال جانب من الأرز والبن وأنهم حصل لهم غاية المشقة» . . تم إرسال ذلك على «غليون إنجليزى برياسة الذمى لون قابودان»[٤٩] .

أضف إلى ذلك قيام بعض التجار المصريين باستئجار سفن الإنجليز واستخدامها في نقل تجارتهم[٥٠] . من ذلك «إشهاد أحمد بن أحمد الشهير باليرمونى أحد أعيان التجار بالثغر ، أنه أشحن بالمركب الغليون الإنجليز رياسة قابودان تزكه النصرانى الإنجليزي ٤٦٠ إردبًا من الأرز الأبيض بالكيل الدمياطى وإيصاله إلى مدينة أزمير»[٥١] .

واستخدام التجار العرب المقيمين بمصر سفن الإنجليز لنقل بضائعهم[٥٢] . ومن ذلك إشهاد محمد بن أحمد الرملى المغربى التونسى «أنه أشحن بالمركب الغليون الإنجليزى المستأمن رياسة الذمى قابودان توم النصرانى الإنجليزى لجماعة من التجار ٦٨٠ إردبًا من الأرز ليوصل ذلك إلى مدينة سلانيك»[٥٣] . وإشهاد الحاج على بن إبراهيم الطرابلسى أنه «أشحن بالمركب الغليون الإنجليزى المستأمن رياسة قابودان هبور النصرانى الإنجليزى لجماعة من التجار ٦٥٠ إردبًا من الأرز ليوصل ذلك إلى شركائهم القاطنين باستانبول»[٥٤] . وإشهاد محمد بن عبد الله المغربى «البازركان بالغليون الإنجليزى رياسة القابودان بيل الإنجليزى ، أنه أشحن بالغليون لجماعة من التجار بثغر

دمياط ٢٧٠ إردبًا من الأرز الأبيض و٢١٩ قطعة قماش و٥٠ قطعة كتان و٢٩ فردة بن ، ليوصل ذلك إلى شركائهم القاطنين بمدينة اللاذقية»[٥٥] .

كذلك فضل التجار غير المصريين المقيمين بمصر استئجار سفن الإنجليز لنقل بضائعهم[٥٦] . من ذلك استئجار «مصطفى جلبى الرودسلى غليون[٥٧] اندريه قابودان الإنجليزى وذلك لنقل الذخيرة السلطانية إلى استانبول"[٥٨] واستئجار زماركو الساقزلى غليون جروير الإنجليزى لنقل الذخيرة السلطانية»[٥٩] . وكذلك ما وجد من مخلفات رجل نصرانى أرمينى زهلك بمركب لندرن قابودان الإنجليز»[٦٠] . و «إنزال الذمى ميرللى أبو اسقولى البازركان[٦١] بالغليون الإنجليزى رياسة الذمى جان طون الإنجليزى لجماعة من التجار قاطنين بثغر اسكندرية أرز وقهوة وقماش ليوصل ذلك إلى شركائهم القاطنين باستانبول"[٦٢] . و«استئجار الذمى قسطلان الفرنسى التاجر ، غليون إنجليزى لنقل بضائع إلى استانبول»[٦٣] .

وفي هذا الإطار ، عمل اليهود الذين تحت حماية الإنجليز ، على نقل بضائع التجار على سفن الإنجليز ، مثل نقل «الذمى مردخاى اليهودى تابع قنصل الإنجليز بضائع لجماعة من التجار من طائفة المغاربة إلى بلادهم»[٦٤] .

كما استخدمت سفن الإنجليز في نقل جنود الدولة العثمانية ، مثل زنقل عسكر طائفة العزبان المتوجهين للجهاد إلى استانبول»[٦٥] .

ولقد عثرنا على حالات لاستيلاء الإنجليز على البضائع التي يقومون بنقلها[٦٦] . ومن ذلك زدعوى خليفة اليهودى الصباغ على جانسون الإنجليزى قابودان المركب المرساة بمينا الثغر ، أنه أرسل صحبته بضايع وأذنه أن يوصل ذلك ويسلمه لوكيله المقيم بليفورنه ، فتوجه ولم يسلمه ، وأنه واضع يده على ذلك بغير طريق شرعى»[٦٧] .

بل لقد قام بعض الإنجليز بالهروب - في بعض الأحيان- بحمولة مراكبهم إلى بلادهم . ومن الأمثلة على ذلك ؛ ما حدث في الشحنة التي تم شحنها على «مركب جليرموا ولد ايليه النصرانى الإنجليزى المرساة بمينا الثغر إلى إستانبول ، لإيصال الذخيرة للأعتاب الشريفة وفر إلى بلاده بما كان معه من الذخيرة باسم مولانا أحمد أفندى الناظر في الأحكام الشرعية حينئذ بمدينة دمنهور وكامل إقليم البحيرة ، جميع سبع فردات قهوة من البن زنتها ٢١٦٢ رطلاً بالوزن المصرى»[٦٨] .

كذلك وجدت حالات لقيام بعض قادة السفن (الريسا) الإنجليز بالاحتيال على التجار . فبعد أن يقبضوا ثمن نقل البضائع على مراكبهم ، وبمجرد الخروج من مصر ، كانوا يقومون بإلقاء التجار في أى جزيرة أخرى دون إيصالهم للبلد المتفق عليه[٦٩] . ومع أنه كان محظوراً تصدير الغلال والأرز والبن على سفن أوروبية ، بل وعلى سفن يونانية مع أن اليونانيين من رعايا السلطان ، إلا أنه كان يصدر فرماناً يخول للسفن الأوروبية نقل هذه الغلال في حالة عدم وجود سفن مسلمة[٧٠] .

ولما كان غالبية الرعايا الأوروبيين يقيمون في الإسكندرية ، فقد كانت الإقامة الدائمة لغالبية القناصل في البلاد في هذا الميناء[٧١] . وإن كان هذا لم يمنع وجود قناصل في أماكن أخرى من البلاد ، ومن ثم كان هناك قنصل للإنجليز في القاهرة[٧٢] ودمياط[٧٣] .

وفي الموانئ التي لا قناصل من بلادهم فيها كان القناصل ينيبون عنهم نواباً بنفس اختصاصاتهم ومسئولياتهم[٧٤] . وكان القناصل ونوابهم يحصلون رسومًا على رعاياهم من التجار تبلغ قيمتها ٢٪ من قيمة السلع الواردة من بلادهم والصادرة إليها ، وهو الرسم الذي عرف باسم «رسم القنصلية»[٧٥] . وتثبت الوثائق أن التنافس بين الإنجليز والفرنسيين قد حدث من أجل الحصول على عوائد القنصلية[٧٦] .

دور الإنجليز في مجال الزراعة

ومع أن التجارة كانت أهم نشاط للإنجليز ، فإن بعضهم استأجر الأراضى[٧٧] ، مثل أراضى القلى[٧٨] ، والغاسول فى رشيد وإسكندرية والبحيرة ، التى استأجرها لنفسه قنصل انجلترا «برسيليوا بن نيكولاب من إسماعيل أغا الناظر علي وقف قايتباى ، بمعرفة القاضى أحمد الأنصارى» لينتفع بذلك الانتفاع الشرعي مقابل ١٢٠٠٠ نصف ، وثبت الاشهاد بذلك لدى الحاكم الحنبلي بشهادة شاهدين مسلمين . وبعدها أرسل الباشا إلى المسئولين بالإسكندرية ورشيد والبحيرة ، بتمكين القنصل من التصرف مما هو جار فى تواجره بالطريق الشرعي ومنع من يتعرض له . . ومساعدته على ما هو بصدده وعدم التخلف عنه ومنع من يتعدى بالسرقة ، ومتي تعدى أحد بفعل من ذلك فلابد من معاقبته[٧٩] .

ولم يُسمح للإفرنج بالدخول في ميدان التزام الأراضى ، ولم يطرقوا هذا المجال إلا في حالات نادرة وبصفة غير مباشرة باسم من له الحق في ذلك ، وغالباً ممن تربطه بهم معاملات مالية أو معرفة وثيقة[٨٠] . فالإفرنجى «وارنن الإنجليزى» أسقط له أرضًا باسم يوسف عبد الله مستحفظان ، عام ١٧٤٣م ، فقد «أشهد على نفسه الخواجا وارنن الافرنجى الإنجليزي الوكيل الشرعى عن يوسف عبد الله مستحفظان ، أنه إذا أحضر له الأمير إبراهيم باش جاويش طايفة مستحفظان سابقاً القازدغلى مبلغاً قدره سبعون كيسة مصرية (الكيس ٢٥,٠٠٠ نصف) وهو مبلغ الحلوان الذى أقبضه الخواجا وارنن من مال موكله يوسف عبد الله يوم تاريخه للأمير إبراهيم باش جاويش عن الحصة التى قدرها ثلاثة عشر قيراطاً تابع ولاية الغربية واثنان وثلث قيراط تابع الغربية ، وعلى أنه إذا أقبض الأمير إبراهيم باش جاويش مبلغ الحلوان للخواجا وارنن أو لموكله يوسف بن عبد الله بعد مضى ستة شهور أولها غرة محرم وغايتها جماد آخر عام ١١٥٧هـ/ ١٧٤٤م ، كان لا حق ليوسف الموكل المذكور فى الحصتين المذكورتين وكانت راجعين إلى تصرف الأمير إبراهيم باش جاويش ، تحريراً فى ٢٣ ذى الحجة

عام ١١٥٦هـ/ ١٧٤٣»[٨١] .

أما عن حجم ثروات التجار الإنجليز ، فلم نستطع التعرف عليها حيث إن تركاتهم لم تكن تقيد بالمحكمة الشرعية ، المصدر الأول لتركات معظم التجار ، بل كانت تسجل في قوائم خاصة تحفظ في قنصلياتهم[٨٢] . ومن هنا فمن النادر معرفة تلك التركات ، مثل «تركة القنصل الإنجليزي الذي مات عام١٦٥٨م»[٨٣] .

ومع ذلك كان بعض تجار الجوخ في القرنين السابع عشر والثامن عشر يعدون من أثرياء التجار في مصر . ومن هؤلاء التاجر الإنجليزى «كلثرى» الذي عقد صفقة جوخ قيمته ٤٠٠ دينار ذهب ، إلى جانب تجارته في الأقمشة الهندية[٨٤] .

ومن مظاهر الثراء لدى بعض التجار ، استغلال أموالهم في شراء العقارات(حق منفعة) ، وهذا النوع من الاستغلال كان يتطلب فائضًا نقديًا حاضراً لوجوب السداد الفوري في مثل هذه الصفقات . ومن الأمثلة على ذلك تملك تاجرين إنجليزيين حق منفعة عدة حواصل وحوانيت وطباق[٨٥] .

يتضح من خلال ما تم استعراضه عن النشاط الاقتصادي للإنجليز في مصر ، أن التجارة كانت الأساس في جذب معظم نشاط الإنجليز ، والذين كانت تتكون منهم الجالية الإنجليزية في مصر بشكل رئيسي .

وأنه لم تكن لانجلترا مصالح ثابتة وواسعة في مصر خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، رغم معاهدات الامتيازات التي حصلت عليها من الدولة العثمانية . ورغم قلة الجالية الإنجليزية في مصر في بداية العصر العثماني ، إلا أنهم كان لهم دور ملحوظ في النشاط التجاري . مثل تجارة الجوخ والقطن والبن . ولقد استوردت مصر العديد من الصناعات والسلع الإنجليزية مثل المدافع ، والدخان الإنجليزى ، وأقمشة الصوف والشاش والشيلان . إلى جانب دورهم في مجال النقل .

فقد امتلك الإنجليز المقيمون بمصر بعض السفن ، التي قاموا من خلالها بنقل بضائع التجار ، وكذلك نقل الذخيرة السلطانية . إلى جانب تأجير سفنهم للتجار . أو يقومون بأنفسهم بنقل البضائع على سفنهم ، والتي شهدت إقبال التجار على استئجار مراكبهم . كما تم عرض بنود المعاهدات التي عقدت بين الدولة العثمانية وإنجلترا والتي نصت على حرية ممارسة التجارة الإنجليزية في الولايات العثمانية ، مع دفع رسوم قدرها ٣٪ على البضائع ، وإن كانت السلطات في مصر لم تلتزم بتنفيذ ذلك ، وتفرض رسوم أعلى على البضائع الإنجليزية . كما عمل البعض منهم على استئجار الأراضي ، والدخول في ميدان الالتزام ، رغم أنه لم يكن مسموحًا به للأجانب في ذلك الوقت . أما عن النشاط المهنى والحرفي فلم يلقى إقبالاً من الإنجليز في مصر .

الهوامش

(١) عبد الأمير محمد أمين : التنافس بين الشركات التجارية الانجليزية فى منطقة الخليج العربى والأقطار المجاورة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ,مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ,العدد ٦ ، ١٩٦٣م ص٢٠٥ . ولقد كان هذا الاحتكار الطريقة الطبيعية آنذاك للتنظيم التجارى الحديث ,إذ لما كانت الحكومة الإنجليزية غير قادرة فى تلك الفترة على تحمل أعباء مسئولية العلاقات مع قوة بعيدة كالدولة العثمانية ، فإنه كان من الضرورى أن تتنازل عن هذا الواجب لتجمّع قوي من التجار تمنحه السلطات الاحتكارية التى يمكنها وحدها تثبيت قوته وقوتها ، وضمان استقراره واستقرارها . راجع : ليلى الصباغ : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص٥٤٣ .

(٢) فاروق عثمان أباظة : تحول التجارة العالمية إلي راس الرجاء الصالح وأثره علي سواحل مصر الشمالية أثناء القرن السادس عشر ، ضمن كتاب تاريخ سواحل مصر الشمالية عبر العصور (أعمال الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع كلية الآداب جامعة الاسكندرية) ، إعداد : عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١ ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد ٢٠٠ ، ص٩٠ .

(3)Wood, Alfred: op. cit. p. 32.

(٤) محمد أنيس : إنجلترا وطريق السويس البرى فى القرن الثامن عشر ، ترجمة :عبد الوهاب بكر ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠٠٩ ، ص٢١ .

(٥) السيد رجب حراز : المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى (١٥١٧-١٨٨٢) ، دار النهضة العربية1970 , ، ص٨٠ .

(٦) مصطفى على أحمد السيوفى : تاريخ التجارة الخارجية فى مصر إبان الحكم العثمانى ،رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص٦٢ .

(٧) السيد رجب حراز : مرجع سابق ، ص٨٠ .

(٨) صالح رمضان محمود : الجاليات الأجنبية فى مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٠١-١٨٨٢م) ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٩م ، ص ١١٠ .

(٩) زينب محمد حسين الغنام :الجاليات الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨),رسالة دكتوراه ,غير منشورة ,جامعة الأزهر ، ١٩٨٨ ، ص ٩ ، ١٣٣ . وقد ضمنت معاهدات الامتياز التى عقدت بين الدولة العثمانية وانجلترا للرعايا الانجليز فى مصر حرية التجارة . ونصت المادة ١ من معاهدة ١٥٨٠م على» حرية الانجليز فى أن يذهبوا بمراكبهم حيث شاءوا وأن يتجولوا بجميع أصناف بضائعهم فى كل أنحاء السلطنة العثمانية بدون أن يلحق بهم أحد ضرراً أو تصادر بضائعهم وممتلكاتهم مهما كانت صفة الشخص الذى يعارضهم بل يتمتعون بالأمان ، ويتعاطون أشغالهم كما يرومون« ، ونصت المادة ٣ من نفس المعاهدة على «أن السفن

الإنجليزية التى تأتى الموانئ العثمانية لها أن تلجأ إليها فى كل حين وأن تقيم فيها بكل أمان وراحةب . كما نصت المادة ٢٣ من معاهدة ١٦٠٦م على : «حرية الانجليز فى شحن مراكبهم بكل أنواع البضائع ولا يسوغ لأحد أن يبدى لهم ممانعة أو أقل معارضة» . يوسف آصاف : مرجع سابق ، ص ٦٢-٦٧ .

(10) Wood, Alfrred C. A history of the Levant combany, oxford, 1935. P32.

(١١) كان للفلفل فى انجلترا قوة شرائية مثل العملة تماماً لندرته وغلوه بل إنه كان يقوم مقام المال فى الإيجارات الزراعية ومهور الزواج . نعيم زكى فهمى : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣م ، ص ١٩٩ .

(١٢) محكمة رشيد : س٦٦ ، م٣٤١ ، ص١٤١ ، ٦ ربيع ثان ١٠٦٣هـ/مارس ١٦٥٣م ، كود أرشيفي : ١٠٨٩-٠٠٠٥٥٤ ؛ محكمة الإسكندرية : ، س٥٥ ، م٣٥ ، ص١٥ ، ٨ ربيع ثانى ١٠٩٦هـ/مارس ١٦٨٤م ، كود أرشيفي : ١٠٢٩-٠٠١٣٥٥ ؛ س ٥٧ ، م ٤٧ ، ص ١٩ ، بتاريخ : ١٠ شوال ١٠٩٨هـ / أغسطس ١٦٨٧م ؛ محكمة دمياط : ، س١٨٧ ، م٣٠٤ ، ص٢٣٨ ، ٩ ذى القعدة ١١٢٩هـ/أكتوبر ١٧١٦م . كود أرشيفي : ١٠٣٢-٠٠٠٤١١ .

(١٣) محكمة الاسكندرية : س ٥٥ ، م ٦١٨ ، ص ٢٧٥ ، ٢٦شوال ١٠٩٧هـ / أغسطس ١٦٨٥م .

(١٤) محكمة الاسكندرية : س٥١ ، م٥٤٣ ، ص٢٤٧ ، ٤ ربيع الآخر ١٠٧٥هـ/أكتوبر ١٦٦٤م ، كود أرشيفي ١٠٢٩-٠٠١٣٥١ .

(١٥) نفسه : س ١٠٠ ، م ١١٥ ، ص ٨١ ، ، كود أرشيفى : ١٠٢٩-٠٠١٥٧١ ؛ أندريه ريمون : الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر ,ترجمة : ناصر أحمد إبراهيم ,باتسي جمال الدين ,المجلس الأعلى للثقافة ,ج٢ ، ص ٣٢٦ ، ٣٦٩ .

(١٦) زينب الغنام : تجار القاهرة فى القرن الثامن عشر ، رسالة ماجستير ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٣م ، ص١٠٢ .

(١٧) زينب الغنام : الجاليات الأجنبية ، ص ١٢٢ .

(١٨) محمد رفعت رمضان : مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

(19) Wood; Op.cit ، p165.

(٢٠) محمد رفعت رمضان : علي بك الكبير ,دار الفكر العربي1950 , ، ص ١٢٤ ؛ زينب الغنام : الجاليات الأجنبية ، ص ١٧٧-١٧٨ . ولحرص فرنسا على رواج تجارة أقمشتها ، أن أُصيبت بالقلق لمجرد وصول تاجر كبير هولندى إلى مصر من أزمير سنة ١٧٦٠م خشية أن تمده المصانع الانجليزية بأصوافها مما يشكل منافسة كبيرة للأصواف الفرنسية . زينب الغنام : ص ١٧٨ .

(21) Wood: op.cit.P165.

(٢٢) زينب الغنام : الجاليات الأجنبية ، ص ١٧٧ ؛ ليلى عبد اللطيف : المجتمع المصرى فى العصر العثمانى ، دار الكتاب الجامعي ,ط١م ١٩٨٧ ،ص ٦٨ .٢٢ محكمة رشيد : م ٢٠٨ ، ص ١٣٨ ،

بتاريخ : ٦ شوال ١١٢٠هـ / ديسمبر ١٧٠٨م ، كود : ١٠٨٩-٠٠٠٧٥٨ .

(23) Wood, Alfred: op. cit. p. 165.

(٢٤) عبد العزيز محمود عبد الدايم : مصر فى عصرى المماليك والعثمانيين (١٢٥٠-١٧٩٨م) ، دار نهضة الشرق ، ١٩٩٦م ، ص٢٥٠-٢٥١ .

(٢٥) محكمة الإسكندرية : س ٥١ ، م ٧٤ ، ص ٣١ ، ٢٤ ذى الحجة ١٠٧٣هـ / يوليه ١٦٦٣م .

(٢٦) نفسه : س٥٠ ، م٨٩٤ ، ص ٥٤٣ ، ١٩ شوال ١٠٦٩هـ / يونيه ١٦٥٨م . س ٥٥ ، م ٧١٧ ، ص ٣١٩ ، ١٠ صفر ١٠٩٨هـ / ديسمبر ١٦٨٦م .

(٢٧) أندريه ريمون : مرجع سابق ، ص ٤٨١ .

(٢٨) محكمة باب الشعرية : فيلم ٣٠١ ، س ٦٣٧ ، م ٩٩ ، ص ٣٦-٣٧ ، ٥ ربيع الأول ١١٤٥هـ / أغسطس ١٧٣٢م .

(٢٩) نبيل مطر : الإسلام فى بريطانيا (١٥٥٨-١٦٨٥) ، ترجمة : بكر عباس ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومى للترجمة ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٢ ، ص٢٣-٢٤ .أكدت معاهدات الامتياز على حرية التجارة للانجليز(مادة١-٧) ، و نصت المادة ٥ من معاهدة ١٥٨٠م على : حرية الانجليز بالابتياع بأموالهم كل الأصناف اللأزمة لهم . كما نصت المادة ٢٣ وكذلك المادة ٣٦ من معاهدة ١٦٠٦م على : حق الرعايا الانجليز أن يشتروا ويبيعوا ويتاجروا فى الولايات العثمانية بكل أصناف البضائع (ماعدا الأسلحة والمدافع والبارود والأصناف الممنوع إدخالها) . ونصت المادة ٣٤ من معاهدة ١٦٠٦م على : حرية الانجليز فى التجارة بالهيئة التى توافق حالتهم فى الإسكندرية وجميع الموانىء العثمانية ، وأن يدفعوا حسب العوائد القديمة عن بضائعهم رسم قدره ٣٪ ، دون أن يجبروا على دفع قرش واحد علاوة على المبلغ المذكور ، كما نصت المادة ٥٧ من معاهدة ١٦٧٥م على «حرية الانجليز فى التجارة فى مصر بجميع أنواع البضائع بعد أن يدفعوا عنها رسماً قدره ٣٪ فقط دون زيادة حسب العوائد القديمة» . انظر يوسف آصاف : المعاهدات الدولية التى عقدتها الدولة العلية مع الدول الأورباوية ، ص٦٢-٦٣ ٦٧-٧٠-٨٠ ؛

Lewis Hertslet, Acomplete Collection Of the Treaties And Conventions Between Great Britain And Foreign Powers,London,1820,Vol 2 op. Cit. p. 347

(٣٠) محكمة الإسكندرية : س ٥٠ ، م ١٧٧ مكرر ، ص ٦٩ ، بتاريخ ٢٠ جمادى الأول ١٠٧١هـ / يناير ١٦٦١م ، كود أرشيفى : ١٠٢٩-٠٠١٢٦٨ ؛ محكمة رشيد : س ٩٥ ، م ٦٢٤ ، ص ٣٦٢ ، بتاريخ : ٣ ذى الحجه ١٠٩٧هـ / اكتوبر ١٦٨٦م ، كود أرشيفى : ١٠٨٩-٠٠٠٦٥٧ .

(٣١) محكمة الإسكندرية : س ٤٧ ، م ١٠٤ ، ص ٣٨ ، بتاريخ : ١٩ ذى القعده ١٠٥٢هـ / يناير ١٦٤٣م ، كود أرشيفى : ١٠٢٩-٠٠١٢٦٥ .

(٣٢) محكمة الإسكندرية : س٤٧ ، م١٠٤ ، ص٣٨ ، ١٩ ذى القعدة ١٠٥٢هـ/ يناير ١٦٤٣م ، كود أرشيفي ١٠٢٩-٠٠١٢٦٥ . ؛ س٥٠ ، م١٧٧ مكرر ، ص٦٩ ، ٢٠ جمادى الأول ١٠٧١هـ/يناير

١٦٦١م كود أرشيفي ١٠٢٩-٠٠١٢٦٨ ؛ محكمة رشيد : س٩٥ ، م٦٢٤ ، ص٣٦٢ ، ٣ ذى الحجة ١٠٩٧هـ/أكتوبر ١٦٨٦م ، كود أرشيفي ١٠٨٩-٠٠٠٦٥٧ .

(٣٣) وقد نصت المادة ٦٤ : بأن يؤخذ عن البضائع التى يشتريها التجار الإنجليز رسم تصدير قدره ريالان عن كل باله من التيل الغير مبيض كالكوردفان والخرسانى هندى ، وريال وربع عن كل بالة من القطن المغزول وربع ريال عن كل بالة من جوز الطيب وعشر عثمانيات عن كل بالة حرير ويؤخذ رسم قدره ٣٪ عن الراوند وغيره من الأصناف الأخرى والعطريات بعد تثمينها بمعرفة خبيرين . كما نصت المادة ٦٥ على : إذا شحنت هذه البضائع إلى الإسكندرية لتنقل منها إلى محل أخر يؤخذ عنها رسم نقل قدره ريال ونصف عن كل بالة من التيل الغير مبيض كالكوروفان وثلاثة أرباع الريال عن كل بالة من الخرسانى هندى والقطن المغزول وربع ريال عن كل بالة من جوز الطيب أما الراوند وغيره من الأصناف الدقيقة وأنواع العطريات فبعد أن تثمن يؤخذ عنها رسم قدره ثلاثة أرباع البارة ولا يطلب فى المستقبل رسم آخر غير ما ذكر .انظر يوسف آصاف : المعاهدات التى عقدتها الدولة العلية مع الدول الأورباوية ، ص٨٢ ، ٨٣ .

(٣٤) محكمة رشيد : م٢١٥ ، ص١٤١ ، ١٨ شوال ١١٢٠هـ/ديسمبر ١٧٠٨م ، كود ١٠٨٩-٠٠٠٧٥٨ ؛ محكمة دمياط : س١٨٧ ، م٢٢ مكرر ، ص٢٢ ، ١٩ ربيع الأول ١١٢٩هـ/فبراير ١٧١٦م ؛ س٢٢٠ ، م ٣٥٥ ، ص٢٣٣ ، ٢٢ محرم ١١٤٩هـ/مايو ١٧٣٦م .

(٣٥) محكمة الإسكندرية : س٤٨ ، م٢٣٨ ، ص٩١ ، ٢٧ ربيع الثانى ١٠٥٨هـ/أبريل ١٦٤٨م ، كود أرشيفي١٠٢٩-٠٠١٢٦٦ .

(٣٦) حسام محمد عبد المعطى : العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد ١٤٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص ١١٢ .

(٣٧) محكمة الإسكندرية : س ٨٨ ، م ٤٢٩ ، ص ٣٤٤ ، ٥ رمضان ١١٧٤هـ / أبريل ١٧٦١م ، كود أرشيفي ١٠٢٩-٠٠١٥٥٧ ؛ س ٥٧ ، م١٩٠ ، ص ٨٥ ، ١٤ صفر ١٠٩٩هـ / ديسمبر ١٦٨٧م . كود أرشيفي ١٠٢٩-٠٠١٣٥٧ ؛ س ٩٨ ، م ١٦٨٠ ، ص ٤٤٢-٤٤٣ ، بتاريخ : ٢٠ جماد أول ١١٩٠هـ / يونيه ١٧٧٦م ، كود : ١٠٢٩-٠٠١٥٦٨ .

(٣٨) محكمة دمياط : س١٨٧ ، م ٢٥٨ ، ص ٢٢٥-٢٢٦ ، ١٠ ذى القعدة ١١٢٩هـ/أكتوبر ١٧١٦م ؛ س ١٨٦ ، م ٢١٥ ، ص ١٤٣ ، بتاريخ : ٢٠ ربيع الأول ١١٢٨هـ / فبراير ١٧١٦م ؛ س ١٨٦ ، م ٧٠ ، ص ٣٨ ، بتاريخ :١٨ شعبان ١١٢٨هـ ، كود : ١٠٢٣-٠٠٠٤١٠ ؛ س٢١٨ ، م ١١٤ ، ص٨٢-٨٣ ، ٢٤ ذى الحجة ١١٥١هـ/مارس ١٧٣٩م ؛ محكمة الاسكندرية : س ٤٨ ، م٨٩٩ ، ص٣٥٩ ، محرم ١٠٥٠هـ/أبريل ١٦٤٠م .

(٣٩) عبد الحميد حامد سليمان : تاريخ الموانىء المصرية فى العصر العثمانى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد(٨٩) ، القاهرة ، ١٩٩٥م ، ص ٢٧٤-٢٧٥ .

(٤٠) محكمة الإسكندرية : س ٨٨ ، م ٤٢٩ ، ص٣٤٤ ، ٥ رمضان ١١٧٤هـ/أبريل ١٧٦١م . زموجب

الفرمان الوارد من الديوان العالى ، بأن لا يتوجه مركب من مينا الثغر بأرزاق التجار إلي البلاد الرومية إلا بعد الإذن ز .

(٤١) أحمد شلبى : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العينى ، تحقيق : عبد الرحيم عبد الرحمن ، دار الكتاب الجامعى ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٩٤م ، ص ١٦٨ ؛ عبد الحميد حامد سليمان : مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(٤٢) محكمة الإسكندرية : س ٥٥ ، م ٦١٨ ، ص ٢٧٥ ، شوال ١٠٩٧هـ / أغسطس ١٦٨٥ ؛ محكمة دمياط : س ١٨٧ ، م ٢٥٣ ، ص ٢٣ شوال ١١٢٩هـ / سبتمبر ١٧١٧م ؛ س ٢١٨ ، م ٤٣٨ ، ص ٣٠٠ ، ٢٤شوال ١١٥١هـ / يناير ١٧٣٩م .

(٤٣) نفسه : س٤٨ ، م١١٥٣ ، ص٤٥١ ، ٢١ ذى القعدة ١٠٥٥هـ/ديسمبر ١٦٤٥م ، كود أرشيفي ١٠٢٩-٠٠١٢٦٦ .

(٤٤) أندريه ريمون : الحرفيون والتجار ، ص ٣٠٧ .

(٤٥) محكمة الإسكندرية : س٥٥ ، م ٦١٨ ، ص٢٧٥ ، شوال ١٠٩٧هـ / اغطس ١٦٨٥م . س٥٧ ، م٦٦٥ ، ص ٢٩٤ ، ٥ رجب ١١٠٠هـ / أبريل ١٦٨٩م . س ٦٤ ، م ٣٣٤ ، ص ١٨٥ ، رجب ١١٢١هـ/ سبتمبر ١٧٠٩م ، كود أرشيفي١٠٢٩-٠٠١٣٦٤= . س٨٨ ، م ٤٢٩ ، ص٣٤٤ ، ٥ رمضان ١١٧٤هـ/ أبريل ١٧٦١م . س٨٩ ، م٢٧٨ ، ص٢١٣ ، ١١٧٨هـ١٧٦٥/م ، كود أرشيفي ١٠٢٩-٠٠١٥٥٩ ؛ س ١٢٢ ، م ٢٧٢ ، ص ١٦٤ ، بتاريخ : ١٧ شعبان ١٢٣٢هـ / يونيه ١٨١٦م . محكمة دمياط : س١٨٧ ، م٢٢مكرر ، م٢٨٥ ، ص٢٢ ، ٢٥٣ ، ص٢٥٥-٢٢٦ ، ١٩٢٠٨ ، ربيع الأول سنة ١١٢٩هـ ، ١٠ ذى القعدة ١١٢٩هـ/ أكتوبر ١٧١٦م ، ٢٣ شوال ١١٢٩هـ / سبتمبر ١٧١٦م . ؛ س ١٦ ، م ٢١٥ ، ص ١٤٣ ، بتاريخ : ٢٠ ربيع الأول ١١٢٨هـ/فبراير ١٧١٦م ؛ س٢٢٠ ، م٣٥٦ ، ص٢٣٣ ، ذى الحجة ١١٤٨هـ/ أبريل ١٧٣٦م . س٢١٨ ، م٤٣٨ ، ص٣٠٠ ، ٢٤ شوال ١١٥١هـ/مارس ١٧٣٩م ، كود أرشيفي ١٠٣٢-٠٠٠٤٦s

(٤٦) محكمة الإسكندرية : س٥٥ ، م٣٥ ، ص١٥ ، ٨ ربيع ثان ١٠٩٦هـ/مارس ١٦٨٤م . س٥٧ ، م٦٦٨ ، ص٢٩٥ ، رجب ١١٠٠ هـ/أبريل ١٦٨٩م .

خزينة مصر الإرسالية : كان أمير أمراء مصر - خلال المرحلة الانتقالية من الإدارة العثمانية للإيالة - كان يقوم بإرسال بعض الهدايا القيمة إلى إستانبول فى مختلف المناسبات ، وأصبحت هذه الهدايا فيما بعد تُرسل بشكل دورى على أنها جزء عيني للخزينة الإرسالية المصرية . وعقب تنظيم الوزير إبراهيم باشا للإدارة العثمانية فى مصر ، تقرر إرسال بقايا دخل مصر السنوى إلى إستانبول كل عام ، وذلك بعد سداد مصاريف مهمات واحتياجات الدولة وإيالة مصر والحرمين ، حيث عُرفت هذه البقايا باسم «خزينة مصر الإرسالية» واعتباراً من العام الثالث لولاية سليمان باشا على مصر (١١ ربيع الأول ٩٣٣هـ) ، وأخذ عملية إرسال هذه الخزينة سنوياً تشكل العادة والعُرف والقانون . انظر سيد محمد السيد :مصر فى العصر العثمانى فى القرن ١٦ ، ص ١٩٥ .

(٤٧) . محكمة الاسكندرية : . س ٥٥ ، م ٣٤-٣٥-٣٧-٣٨ -٤١ ، ص١٥-١٦ -١٧ ، ٨ ربيع الثانى ١٠٩٦هـ/مارس ١٦٨٤م . س ٦٤ ، م ٥٤٩ ، ص ٣٠٥ ، ٢٨ صفر ١١٢٩هـ/يناير ١٧١٧م ، كود أرشيفي ١٠٢٩-٠٠١٣٦٤ . ؛ س ٤١ ، م ١٧١ ، ص ٩٢ ، ٧ رجب ١٠٦٧هـ / أبريل ١٦٥٦م ، كود أرشيفي ١٠٢٩-٠٠١٢٥٩ ؛ س ٤٠ ، م ٥٢٥ ، ص ١٩٢ ، محرم ١٠٣٣هـ / أكتوبر ١٦٢٣م ، كود أرشيفي : ١٠٢٩-٠٠١٢٥٨

(٤٨) مثل إشهاد الحاج مصطفي المغربى الحريرى التاجر بمركب وليس مارس قابودان الانجليزى أنه قبض وتسلم وأشحن بالمركب من بارود السلطنه الشريفة على يد الأمير جعفر أغا الحواله بديوان الثغر جميع ٢٠٠ كيله من البارود الأسود زنتهما بالقناطير المصرى ٣٠٠ قنطار وعليه حفظ ذلك وإيصاله إلى ناحية رودس . محكمة الإسكندرية : س٥٧ ، م ٦٦٥-٦٦٨ ، ص٢٩٤-٢٩٥ ، ٥ رجب ١١٠٠هـ/ أبريل١٦٨٩م . س٥٧ ، م٢٩ ، ص١٢ ، ٢١ رمضان ١٠٩٨هـ/يوليه١٦٨٧م ، كود أرشيفي :١٠٢٩-٠٠١٣٥٧ .

(٤٩) محكمة دمياط : س ١٨٧ ، م ٢٣ ، ص ٢٣ ، ١٩ ربيع الأول ١١٢٩هـ / فبراير ١٧١٦م .

(٥٠) محكمة الإسكندرية : س ٦٤ ، م ٣٣٤ ، ص ١٨٥ ، رجب ١١٢١هـ/سبتمبر ١٧٠٩م ، كود أرشيفي : ١٠٢٩-٠٠١٣٦٤ ؛

محكمة دمياط :س١٨٧ ، م٢٥٣-٦١ ، ص٢٠٨-٥٤ ، ٢٣ شوال ١١٢٩هـ/سبتمبر ١٧١٧مذ ١٥ ربيع الثانى ١١٢٩ /مارس ١٧١٧م ؛ س ٢٢٠ ، م٣٥٥ ، ص٢٣٣ ، ٢٢ محرم ١١٤٩هـ/مايو ١٧٣٦م .

(٥١) محكمة دمياط : س ٢١٨ ، م ٦٣ ، ص ٤٧ ، ١٠ محرم ١١٥٢هـ / أبريل ١٧٣٩م .

(٥٢) محكمة الاسكندرية : س ٧٣ ، م ٣٩٢ ، ص ٣١٨ ، ٥ شعبان ١١٤٧هـ / ديسمبر ١٧٣٤م ، كود أرشيفي : ١٠٢٩-٠٠١٤٥٣ ؛ محكمة دمياط : س ٢١٨ ، م ٥١٥ ، ص ٣٦٢ ، ٢٤ صفر ١١٥٢هـ / مايو ١٧٣٩م .

(٥٣) محكمة دمياط : س ٢١٨ ، م ٤٣٨ ، ص ٣٠٠ ، ٢٤ شوال ١١٥١هـ/ يناير ١٧٣٩م .

(٥٤) محكمة دمياط : س ٢١٨ ، م ١١٤ ، ص ٨٢-٨٣ ، ٢٤ ذى الحجة ١١٥١هـ/مارس ١٧٣٩م .

(٥٥) نفسه : س ٢٢٠ ، م ٣٥٦ ، ص ٢٣٣ ، ذى الحجة ١١٤٨هـ / أبريل ١٧٣٦م .

(٥٦) محكمة الإسكندرية : س ٨٨ ، م ٤٢٩ ، ص ٣٤٤ ، ٥ رمضان ١١٧٤هـ / أبريل ١٧٦١م .

(٥٧) الغليون : سفينة شراعية ضخمة ، شاع استخدامها منذ أواخر القرن الخامس عشر وحتى شيوع استخدام البخار فى القرن التاسع عشر ، ومع حلول القرن السادس عشر أصبحت الغالبية منها سفناً تجارية فقط ، وقد طور هنرى الثامن ملك انجلترا الغليون من سفينة تجارية إلى سفينة حربية ، غير أنها لم تستطع الدفاع عن نفسها أمام غارات القراصنة الذين كانوا يملئون البحار فى ذلك الوقت .انظر حمزة عبد العزيز بدر : الغليون واستخدامه كسفينة حربية فى العصر العثمانى ، بحث ضمن أعمال الندوة العلمية التى أقامتها هيئة فولبرايت بالقاهرة عام ١٩٩٦ ، تحت عنوان دراسات فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ، ص ٢٨-٢٩ .

(٥٨) محكمة الإسكندرية : س٥٧ ، م ٦٦٥-٦٦٩ ، ص٢٩٤-٢٩٦ ، ٥رجب-٢١ رجب ١١٠٠هـ/أبريل ١٦٨٩م .

(٥٩) نفسه : س ٥٧ ، م ٦٦٧ ، ص ٢٩٥ ، ٢٤ رجب ١١٠٠هـ/أبريل ١٦٨٩م .

(٦٠) نفسه : س ٥٧ ، م ٦٥٩ ، ص ٢٩٢ ، ١٩ شعبان ١١٠٠هـ / مايو ١٦٨٩م .

(٦١) بازركان : كلمة فارسية تعنى التاجر ، ودخلت التركية بمعناها الفارسى . أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل ، دار المعارف ، القاهرة ، د .ت .ط ، ص ٣٩ .

(٦٢) محكمة دمياط : س ١٨٧ ، م ٢٨٥-٣٠٤ ، ص ٢٢٥-٢٢٦ -٢٣٨ ، ١٠ ذى القعدة ١١٢٩هـ / أكتوبر ١٧١٦م ؛ س ١٨٧ ، م ٢٢ مكرر ، ص ٢٢ ، ١٩ ربيع الأول ١١٢٩هـ / فبراير ١٧١٦م .

(٦٣) محكمة الإسكندرية : س ٥٧ ، م ١٩٠ ، ص ٨٥ ، ١٤ صفر ١٠٩٩هـ / ديسمبر ١٦٨٧م .

(٦٤) محكمة الإسكندرية : س ٧٣ ، م ٦٠٦ ، ص ٤٩٠ ، ٢٧ ربيع ثان ١١٤٨هـ / أغسطس ١٧٣٥م .

(٦٥) نفسه : س٥٥ ، م ٥٦ ، ص ٢٥ ، ربيع الأول ١٠٩٦هـ /فبراير ١٦٨٥م .

(٦٦) نفسه : س٨٩ ، م٢٧٨ ، ص٢١٣-٢١٤ ، ١٥ ذى الحجة ١١٧٨هـ/مايو ١٧٦٥م ، كود أرشيفي ١٠٢٩-٠٠١٥٥٩ .

(٦٧) نفسه : س ٤٨ ، م ٨٩٩ ، ص ٣٥٩ ، غاية شهر محرم سنة ١٠٥٠هـ/أبريل ١٦٤٠م .

(٦٨) نفسه : س ٥٠ ، م ٨٨٦ مكرر ، ص ٥٣٩ ، رجب ١٠٧٧هـ/ديسمبر ١٦٦٦م ، كود أرشيفي : ١٠٢٩-٠٠١٢٦٨ .

(٦٩) محكمة الإسكندرية : س٦٣ ، م ٤٤٦ مكرر ، ص ٢٤٨-٢٤٩ ، شعبان ١١٢٦هـ/أغسطس ١٧١٤م ، كود أرشيفي :١٠٢٩-٠٠١٣٦٣ .

(٧٠) استيف : الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر ، ج٢ ، النظام المالي والإداري في مصر العثمانية ، ترجمة : زهير الشايب ، دار الشايب ، القاهرة ، ص ١٦٦ .

(٧١) ناهد زيان : مرجع سابق ، ص ٣٠٨ .

(٧٢) محكمة الإسكندرية : س٦٣ ، م ٤٤٦مكرر ، ص ٢٤٨-٢٤٩ ، ١٥ شعبان ١١٢٦هـ / أغسطس ١٧١٤م ؛ محكمة بولاق : س ٦٤ ، م ٢٥٨ ، ص ٩٣ ، ١٠ صفر ١١٣١هـ / ديسمبر ١٧١٨م ، كود أرشيفي : ١٠٠٥-٠٠٠٣٠٤ .

(٧٣) محكمة دميادط : س ٣٠٦ ، م ١١٥ ، ص ٨٢ ، ٧ جماد آخر ١٢٣٤هـ / مارس ١٨١٨م .

(٧٤) محكمة الإسكندرية : س٦٣ ، م٤٤٦مكرر ، ص٢٤٨-٢٤٩ ، ١٥ شعبان ١١٢٦هـ/أغسطس ١٧١٤م ؛ س٤٧ ، م٣١١ ، ص١١٤ ، ٥ جمادى الثانى ١٠٥٣هـ/أغسطس ١٦٤٣م ، كود أرشيفي١٠٢٩-٠٠١٢٦٥ . نائب قنصل البنادقة والانجليز بثغر رشيد .

(٧٥) عبد الحميد حامد سليمان : مرجع سابق ، ص ٢٧٨ .

(٧٦) محكمة الإسكندرية : س ٥١ ، م ١٧٩٢ ، ص ٧٩٠ ، ٢٤ ذي القعدة ١٠٧٥هـ / مايو ١٦٦٥م .

(٧٧) محمد صبرى الدالى : التعايش ، ص ٢٣٤ .

(٧٨) بموجب الأمر الكريم العالى الوارد من الديار المصرية ، أشهد عليه «فرنسيسكو بن نقوله الفرنجى البندقى» الوكيل الشرعى عن «مرسيليو قنصل طايفة الفرنج الإنجليز ، أنه تسلم جميع القلى الموضوع تحت الختم بقلعة الركن الكائنة شرقى الثغر ، تسلمًا شرعيًا وعليه الخروج من عهدة ذلك لموكله ، وجرى ذلك وحرر فى خامس عشر محرم سنة سبع وتسعين وتسعماية» . محكمة الإسكندرية : س ٢٥ ، م ١٢٤٥ ، ص ٤٠٥ ، بتاريخ : ١٥ محرم ٩٩٧هـ / نوفمبر ١٥٨٨م . كود أرشيفى : ١٠٢٩-٠٠١١٥٩ . القلى : مادة البوتاس المستخدمة فى صناعة الصابون والمستخرجة من نبات الأشنان المعروف بالغاسول ، ولذلك نسبت الأراضى المخصصة لزراعته إليهما معاً . محسن على شومان : اليهود فى مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر ، الهيئة المصرية للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، عدد ١٩١ ، القاهرة ، ج١ ، ٢٠٠٠ ، ص٢٥٠ .

(٧٩) محمد صبرى الدالى : الأوروبيون فى الإسكندرية العثمانية بين التعايش والخلافات ، ص ٢٧٢ .

(٨٠) زينب الغنام : الجاليات الأجنبية ، ص ١٥١ .

(٨١) المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(٨٢) زينب الغنام : الجاليات الأجنبية ، ص ١٣٥ .

(٨٣) محكمة الإسكندرية : س٥٠ ، م ٨٩٤ ، ص ٥٤٣ ، ١٩ شوال ١٠٦٩/ يونيه ١٦٥٨م .ورد بيورلدى على يد قدوة الأماثل والأعيان الأمير أحمد ، يتضمن ضبط مخلف قنصل طايفة النصارى الهالك بمصر المحروسة ، وقوبل ذلك بمزيد القبول وضبط ما وجد مخلف عن القنصل وهو ، جميع أربعة وعشرين خيشه كتان وصندوق خشب وستة قمصان مخيط وملاتين أبيض وثمانية عشر جوخ صغيرة وشاية أبيض صوف وصندوق خشب أيضاً وملاتين بيض أيضاً وقطعة ـ والاجه هندى مخيط وعشرون ذراعاً أحمر ـ وأربعة ـ أصفر وأربعة أذرع نسيج أخضر وثلاثة ظهور دمياطى وعلبه بها ثلاث ـ وزجاجة بها ما مختوم وأربعة صناديق فرغ وطراحتين ولحاف وملاتين ـوبيد الأمير أحمد أغا المذكور جميع الأمتعة المعينة أعلاه تسليماً شرعياً حسب البيورلدى وعليه الخروج من عهدة ذلك وإعطاءه لمن له ولاية تسليمه ، وحرر ذلك فى ٢ شوال سنة ١٠٦٩ه/يونيه ١٦٥٩م .

(٨٤) زينب الغنام : الجاليات الأجنبية ، ص ١٣٦ .

(٨٥) محكمة الصالح : س ٣٤٩ ، م ٢١٠ ، ص ٥٦ ، سنة ١١٥١هـ / ١٧٣٨م .